

الليبرالية

تعريفها :

مصطلح الليبرالية يعني التحررية أو الحرية، وهي مذهب فكري يركز على الحرية الفردية المطلقة. فالإنسان في الفكر الليبرالي حر في أن يفعل ما يشاء، ويقول ما يشاء، ويعتقد ما يشاء، ويحكم بما يشاء، بدون التقيد بشريعة إلهية، فالإنسان عند الليبراليين إله نفسه، وعابد هواه، غير محكوم بشريعة من الله تعالى ولا مأمور من خالقه بإتباع منهج إلهي ينظم حياته كلها، كما قال تعالى: ﴿فل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين، لا شريك له وبذلك امرت وأنا أول المسلمين﴾، وكما قال تعالى: ﴿ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون﴾. فالليبرالية مبدؤها العام هو: دعوا الناس كل واحد إله لنفسه ومعبود لهواه، فهم أحرار في كل ما يرتضونه لأنفسهم، ولن يحاسبهم رب على كل شيء في الدنيا، وليس بعد الموت شيء، لا حساب ولا ثواب ولا عقاب. وأما ما يجب أن يسود المجتمع من القوانين والأحكام في الفكر الليبرالي، فليس هناك سببا إلا التصويت الديمقراطي، وبه وحده تعرف القوانين التي تحكم الحياة العامة، وهو شريعة الناس لهم سواها، وذلك بجمع أصوات ممثلي الشعب، فتمت وقعت الأصوات أكثر وجب الحكم بالنتيجة سواء وافقت حكم الله أو خالفته.

السمة الأساسية للمذهب الليبرالي :

السمة الأساسية للمذهب الليبرالية أن كل شيء في المذهب الليبرالي متغير، وقابل للجدل والأخذ والرد حتى أحكام القرآن المحكمة القطعية، وإذا تغيرت أصوات الأغلبية تغيرت الأحكام والقيم، وتبدلت الثوابت بأخرى جديدة، وهكذا دواليك، لا يوجد حق مطلق في الحياة، وكل شيء متغير، ولا يوجد حقيقة مطلقة سوى التغير. فإذن إله الليبرالية الحاكم على كل شيء بالصواب أو الخطأ هو حرية الإنسان وهواه وعقله وفكره

وترتكز الليبرالية على أربعة مرتكزات :

سياسي ويتمثل في الديمقراطية المطلقة، فحكم الأغلبية من الأصوات هو القول الفصل في كل شؤون حياة الناس العامة، سواء عندهم أعراض الشريعة الإلهية أو وافقها.

وفكري يتمثل في البراجماتية (النفعية) وهو مذهب فلسفي يقيس الأمور بنتائجها العملية، ويرى أن قيمة المعتقدات والقيم الخلقية نابعة من أثرها، فكل ما يحقق منفعة ومصلحة للإنسان، فهو خير وصحيح، والعكس بالعكس، بغض النظر عن كونه حراما أو حلالا.

واقصادي يتمثل في النظام الاقتصادي الرأسمالي القائم على الملكية الفردية المطلقة.

واجتماعي يتمثل في تبني المساواة المطلقة بين الرجل والمرأة، وإطلاق الحرية للأفراد ليتشكل مجتمع بدون قيم دينية، تتغير قيمه ومفاهيمه وتتطور بتغير وتطور العوامل الاجتماعية، فالإباحية الجنسية بشتى أنواعها مقبولة في الفكر الليبرالي إذا تبناها أكثر المجتمع وقبلها.

تناقض الليبرالية :

ومن أقيح تناقضات الليبرالية، أنه لو صار حكم الأغلبية هو الدين في الليبرالية السياسية مثلا - واختار عامة الشعب الحكم بالإسلام، وإتباع منهج الله تعالى، والسير على أحكامه العادلة الشاملة، الهادية إلى كل خير، فإن الليبرالية هنا تنزعج انزعاجا شديدا، وتشن على هذا الاختيار الشعبي حربا شعواء، وتندد بالشعب، وتزدرى اختياره إذا اختار الإسلام، وتطالب بنقض هذا الاختيار وتسميه إرهابا، وتطرفا، وتخلفا، وظلامية ورجعية .. الخ كما قال تعالى: ﴿وإذا ذكر الله وحده اشمأزت قلوب الذين لا يؤمنون بالآخرة وإذا ذكر الذين من دونه إذا هم يستبشرون﴾، فإذا

مقرر النظام السياسي في الاسلام- المحاضرة الحادية عشر
ذكر دين الله تعالى، وأراد الناس شريعته اشمأزت قلوب الليبراليين، وإذا ذكر أي نتيج آخر، أو شريعة أخرى، أو قانون آخر، إذا هم يستبشرون به، ويرحبون به أيما ترحيب، ولا يترددون في تأييده.

علاقة الليبرالية بالعلمانية :

العلمانية هي الأساس الفكري الذي انطلقت منه الليبرالية، والليبرالية ما هي إلا صورة من صور العلمانية وتطبيق من تطبيقاتها. فالعلمانية فكرة لها تطبيقات وصور متعددة فالليبرالية علمانية معتدلة بمعنى أنها لا دينية لكنها غير معادية للدين بل ربما استعملت شكلا من أشكال الدين إذا كان سيحقق مصلحتها المادية. ويقابل العلمانية المعتدلة علمانية متطرفة أي لا دينية ومعادية للدين، كالدولة الشيوعية التي حاربت الدين بكل قوتها فالليبرالية والشيوعية يشتركان في أصل العلمانية، وهو إبعاد الدين عن الدولة والحياة، ويختلفان في أن الشيوعية تحارب الدين بشتى صورته، والليبرالية لا تحاربه إذا كان مجرد تدين شخصي وسلوك روحي لا علاقة لها بمجالات الحياة.

حكم الإسلام في الليبرالية:

الليبرالية حكمها في الإسلام هو نفس حكم العلمانية سواء بسواء، لأنها فرع من فروع تلك الشجرة، ووجه آخر من وجوهها، فالليبرالية والعلمانية كفر لا شك فيه ولا ريب.

ما المراد بمصطلح "الإسلام الليبرالي":

الإسلام الليبرالي هو الليبرالية نفسها مغلفة بغلاف إسلامي غشا وزورا وتمويهها. فهناك من الإسلاميين (والمقصود بهم من يعمل تحت عنوان الإسلام السياسي) من يصل به الأمر إلى أن يتبنى الليبرالية لتحقيق له مقصوده في الوصول إلى الحكم، فيتوهم الناس أن الليبرالية التي تبناها ذلك الشخص هي من الإسلام ولا تنافيه. وهناك من يوصف بأنه مفكر إسلامي زورا وبهتاناً يلبس على الناس فيجتهد في لي أعناق النصوص الشرعية وتحريفها ليثبت موافقتها لليبرالية كما يفعل جمال البنا وأمثاله.

الديمقراطية

الديمقراطية مذهب من المذاهب الضالة الخداعة التي انتجتها العقلية الأوروبية في التفافها على الكنيسة وديانتها الزائفة والديمقراطية اسم جذاب _ إذ يقصدون به العدالة والحرية في الظاهر مما جعل كثيرا من المسلمين ومن غيرهم يتأثرون بدعاية المذهب طائنين أنها تحمل تحت هذا الاسم ما يوحي بظاهرة _ ولم يعلموا أنها تسمية سراب _ وأن المستفيدين منها هم الطبقات العليا طبقة الحكام والأثرياء الذين هم نسخة عن الإقطاعيين في الزمن القديم، أو من لهم غرض في محاربة الأديان وخصوصا الإسلام.

تعريفها:

الديمقراطية كلمة يونانية في أصلها، ومعناها: سلطة الشعب أو حكم الشعب نفسه بنفسه عن طريق اختيار الشعب لحكامه.

الفرق بين الإسلام والديمقراطية:

الديمقراطية لا تمثل الإسلام بل هي مخالفة ومناقضة له، ومن الفوارق بينهما ما يلي:

١. أن أهداف الديمقراطية وحلولها للمشكلات كلها سواء أكانت اقتصادية أو اجتماعية أو غير ذلك هي غير الأهداف وغير الحلول التي جاء بها الإسلام، فحلول الإسلام دائمة وعامة وحلول الديمقراطية مؤقتة ولمصالح.

- مقرر النظام السياسي في الإسلام- المحاضرة الحادية عشر
 ٢. أن الإسلام دين رباني أنزله رب البشر الذي هو أعلم بما يصلحهم لأنه ربهم وخالقهم ،أما الديمقراطية فهي تجربة بشرية فرضها المعجبون بها بالاحتجاجات وبالمظاهرات والصاخبة والاضطرابات المتوالية.
٣. أن الإسلام لا يجيز الفصل بين الدين والدولة بل الدين الإسلامي هو الشامل والمهيمن على كل أمور الحياة وما لم تصدر عنه فإنها تعتبر من الضلال ومن اتخاذ البشر بعضهم بعضها أربابا من دون الله تعالى بينما تعاليم الديمقراطية قائمة على الفصل بينهما فرجال الدين مهمتهم تنحصر في أماكن العبادة والمواعظ ومعنى هذا أن الإسلام ،الدينية ونحو ذلك ورجال الدنيا لا حد لمهامهم فهم المشرعون والمنفذون والديمقراطية الغربية ضدان هنا فأين التوافق الذي يدعيه المغالطون.
٤. أن الديمقراطية لا تعتمد الحكم بما أنزل الله وتتفر منه فالحكم فيها يجب أن يتم على تشريع الشعوب والبرلمانات ورؤساء الدول ،وقوانينهم مقدمة على الحكم بما أنزل الله تعالى أما الإسلام فيعتبر هذا خروجا عن الدين وكفرا ومحادة لله وردا لشرعه خصوصا ممن يعلم بهذا الحق ولكنه يرفضه ويفضل حكم الجاهلية عليه.
٥. أن في الديمقراطية الوصول للحكم مشاع لكل أحد ،ومن حق المرأة أن تصل إلى القضاء والتمثل الدبلوماسي والجندي والرئاسة وغير ذلك أما الإسلام فيجعل الشخص المناسب في المكان المناسب فجعل للرجال مجالات وجعل للنساء مجالات أخرى تناسبها ولهذا فإننا نجد لم يجز للمرأة أن تتولى الإمامة العظمى لأمر كثيرة تذكر في كتب العلم ولا يجوز لها مزاحمة الرجال في حق الانتخابات.
٦. أن في الديمقراطية لا حرج في أن يتولى الحكم أفسق الفاسقين وأكفر الناس ،لا حرج أن يتولى الحكم على المسلمين وغيرهم ما دام قد فاز في الانتخابات أما الإسلام فلا يبيح للكافر أن يحكم المسلم أو يشاركه في الحكم ولا يجيز كذلك للمسلمين أن يولوا ابتداء شخصا معروفا بالفسق والفجور بل عليهم أن يختاروا أصلح الموجودين وأن يجتهدوا في ذلك ما أمكن.
٧. أن في الديمقراطية يتخذ القرار بمشاركة عامة الشعب دون تخصيص أهل الرأي والعلم فتحصل فرضى وتدخلات الأهواء ويصبح الحق هو ما نادى به الأكثرون خيرا كان أم شرا ،أما اتخاذ القرار في دولة الإسلام فاعتمد على مجموعة هم أفضل الناس وفقهائهم .
٨. أنه ليس في الديمقراطية حدود أخلاقية لحرية الفرد والجماعة ولا مكان للفضيلة ولا حاجز عن الفواحش وسوء المعاملات والكفر الصريح في الديمقراطية تحت مسميات عديدة مثل حرية الكلمة ،والحرية الشخصية ،والحرية الفكر ،والحرية التملك ،والحرية التدين ...الخ. أما الإسلام فيجعل للحرية طريقا واضحا يحقق مصلحة الفرد والمجتمع في أن واحد بحيث لا تختلط الحريات الفوضوية الظالمة بالحرية الحقيقية التي تحقق مصلحة الجميع وتؤلف بين القلوب.
٩. أن الديمقراطية تعمل على تفرق الناس وقيام الأحزاب المختلفة ومعارضة بعضهم بعضا ونشوب المكائد بعد ذلك واحتقار وسب بعضهم بعضا ،حتى يصيروا مثل اليهود والنصارى فيما أخبر الله عنهم :{وقالت اليهود ليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود على شيء}.
 على شيء.}
- فإن كل حزب يهون شأن الحزب الآخر ولا يعتني كل حزب إلا بكيفية كسب أصوات الناخبين ومن هنا تكثر الوعود الكاذبة بكثرة الإنجازات التي ستتم حينما يتولى الحكم فلان أما الإسلام فلا يأمر بذلك بل ينهى عن التفرق والكذب والخداع ويأمر بالحب في الله والبغض فيه والعمل لمصلحة المسلم نفسه ولغيره واحتساب الأجر عند الله في تحمل المسؤولية وفي أدائها.
١٠. أن الحاكم في الإسلام مؤتمن على مصالح المسلمين ،وهو منفذ للشريعة لا مشروع منفذا لا مشرعا لأن التشريع إنما هو لله عز وجل وهذا بخلاف الديمقراطية التي يكون الحاكم فيها مشرعا من دون الله تعالى {إن الحكم إلا لله أمر ألا تعبدوا إلا إياه ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون}،{فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكمون فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما}

هل المسلمون في حاجة إلى الديمقراطية الغربية ؟

لا حاجة للمسلمين إلى الديمقراطية الغربية ،ولا يجوز لهم أن يأخذوا بها لأنها تعارض دينهم ،ولأن في دينهم ما يغنيهم عنها كما قال تعالى :{أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون}.

حكم الديمقراطية:

حكمها أنه كفر ،وهي مناقضة للشريعة ،والداعون إليها ،هم دعاة إلى أبواب جهنم ،لأنهم هم الداعون إلى رفض الحكم بما أنزل الله تعالى ،المبتغون حكم الجاهلية ،ذلك أن الديمقراطية تعني اتخاذ أحكام ،البشر باعتبار أصوات غالب ممثليهم ،شريعة بديلة عن شريعة الله تعالى ،مهيمنة بأحكامها على الأقوال والأفعال والأفكار ،وجميع السلوك الإنساني ،والعلاقات الدولية الداخلية ،والخارجية ،لها أن تحل ما حرم الله ،وتحرم ما أحل الله تعالى ،فهي أم القوانين التي تخلفها إفكا ،وهي منبع الطواغيت التي تحدثها باطلا ،القوانين التي تخلفها إفكا ،وهي مصنع الجاهلية المعاصرة التي تصد عن سبيل الله تعالى ،وتحارب شريعته .

العلاقة بين الديمقراطية والعلمانية:

العلاقة بين الديمقراطية والعلمانية هي علاقة الفرع بأصله ،أو علاقة الثمرة الخبيثة بالشجرة التي أثمرتها ،فالعلمانية هي "مذهب من المذاهب الكفرية التي ترمي إلى عزل الدين عن التأثير في الدنيا ،فهو مذهب يعمل على قيادة الدنيا في جميع النواحي السياسية ،والاقتصادية ،والاجتماعية ،والأخلاقية ،والقانونية وغيرها ،بعيدا عن أوامر الدين ونواهيه ،والديمقراطية ترمي إلى عزل الدين عن التأثير في جميع النواحي السياسية ،فالديمقراطية إذن هي التعبير السياسي أو الوجه السياسي للعلمانية ،كما أن الاشتراكية والرأسمالية تعبير اقتصادي عن العلمانية .وبهذا يتبين أنه لا ديمقراطية في الإسلام ،ولا يجوز أن يقال "الديمقراطية من الإسلام" أو إن "الإسلام نظام ديمقراطي" أو "الديمقراطية الإسلامية" أو أشباه ذلك من الأسماء الملققة من كلمة الحق وهي الإسلام ،ومن كلمة الباطل وهي الديمقراطية ،والحق والباطل لا يجتمعان .

هل هناك ديمقراطية مقبولة في الإسلام؟

اغتر كثير من الناس بمصطلح الديمقراطية على اختلاف مشاربهم وأفكارهم ،ومنهم بعض المنتسبين إلى العلم فرددوا بعض المصطلحات الغربية مثل :ديمقراطية الإسلام ،السيادة للأمة ،الأمة مصدر السلطات ،واشتركية الإسلام ،وأشبه ذلك من المصطلحات الدخيلة ذات الجذور الإلحادية التي وفدت إلى بلادنا مع الكفار المتغلبين على ديار الإسلام .وكل ما قاله هؤلاء في هذا الصدد لا وزن له من الناحية الشرعية ،ولا قيمة له من الناحية العلمية .ومنهم من أراد إحداث مفهوم مقبول للديمقراطية ،وأرادوا التوفيق بين ما هو مقرر شرعا في هذا الأمر ومفهوم الديمقراطية الغربي فقالوا :ديمقراطية مقيدة بالشريعة ،فالسيادة للأمة والأمة هي مصدر السلطات تحت مظلة الشريعة .وهذا المنهج غير صحيح لأنه كلام متناقض ينقض آخره أوله ،لأن السيادة هي السلطة العليا المطلقة التي لا تعلوها أو تدانها سلطة أخرى ،فكيف يقال :إنها سلطة وسيادة مقيدة وإذا أمكن تقييد هذه السيادة أو السلطة كان المقيد هو صاحب السيادة وليس المقيد ،وهذا يبين بطلان قول كل من يقول :إن الأمة أو الشعب _ في النظام الإسلامي _ هي صاحبة السيادة أو مصدر السلطات بشرط تقييدها بالشريعة ؛لأن هذا كلام ينقض بعضه بعضها ،والسيادة في النظام الإسلامي هي للشرع ،والأمة أو الشعب في مقام العبودية لله الواحد القهار لا في مقام السيادة .

العولمة**تعريفها:**

العولمة لفظ مأخوذ من (عالم)،ويقصد بها :إقامة نظام واحد يحكم العالم كله ،وصبغ العالم بصبغة واحدة شاملة لجميع من يعيش فيه ،وتوحيد أنشطتهم الاقتصادية والاجتماعية والفكرية من غير اعتبار لاختلاف الأديان والثقافات ،والجنسيات والأعراق .فالعولمة تعني هيمنة النظام العالمي الجديد على العالم ،والفضاء على مفهوم الأمة والدولة والسيادة ،وهدم الفوارق ،وتجميع الخلافات في العقائد والتصورات ،وإزالة الحواجز بين الناس ؛لتصبح الأرض وطنا واحدا تحكمه العلمانية في جميع نواحي الحياة ،ويتكلم بلغة واحدة ويتذوق الفنون والآداب بذوق واحد

مشارك. **وحقيقة العولمة** أن أمريكا أو اليهود بواسطة أمريكا تريد أن تفرض نظام حياتها على العالم كله ،ونظامها هو العلمانية **فالعولمة هي فرض العلمنة**. وتسمى **العولمة بالأمركة** أيضا. والعولمة في حقيقتها استعمار جديد مطور يهدف إلى السيطرة على العالم اقتصاديا وسياسيا وثقافيا وإعلاميا وتربويا وأمنيا وعسكريا .

حكم العولمة في الإسلام:

حكم العولمة أنها **كفر** بدين الله ومضادة له. والإسلام هو الأحق بأن يهيمن على العالم في جميع مجالاته. وهو الذي يكفل السعادة لسكان الأرض ،لأنه الدين الذي رضي به الله لجميع البشر وهو ألا يكون الناس ،إن العولمة تعارض شريعة الله التي ارتضاها للناس ،وتعارض سنة الله وإرادته الكونية أمة واحدة على الإيمان أو على الكفر كما قال تعالى : **{ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم وتمت كلمة ربك لأملأن جهنم من الجنة والناس أجمعين}** {ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ولكن ليبلوكم في ما آتاكم}، فكل محاولة لصيغ الناس كلهم صبغة واحدة ،تفرضها القوة الغاشمة ،وهي محاولة فاشلة منذ البدء ،وأن قدر لها شيء من النجاح في بعض أرجاء الأرض لفترة محدودة من الزمان. إن العولمة دعوة جديدة لإزالة مفهوم الأمة والدولة ،وإلغاء الحدود بين دار الإسلام ودار الكفر ،وجمع الكفار والمسلمين تحت مفاهيم واحدة ،وراية واحدة تقودها العلمانية والعالمية لإطلاق الحريات تحت شعارات حقوق الإنسان على الطريقة الغربية ،ونشر الإباحية ،وتثبيت جوهر المدنية الغربية . وهذه دعاوى الصليبية واليهودية. والإسلام يقاومها ويعارضها ،ولا يقبل منها شيئا. ودار الإسلام لها عقيدتها وشريعتها الإسلامية ،ودار الكفر لها عقيدتها وشرائعها الكفرية ،ولا يمكن دمج أهل الإسلام وأهل الكفر تحت شعار العولمة أو وحدة الأديان أو السلام العالمي ،أو الديمقراطية ،أو العلمانية ؛لأن المسلمين أمة واحدة تميزهم من دون الناس عقيدة إسلامية صحيحة ،وشريعة محكمة وثقافة وأخلاق مبنية على تلك العقيدة والشريعة .ينبغي للمسلمين أن يستفيدوا من التطور المادي والتكنولوجيا ،ويستعينوا بها على أمر دينهم ودنياهم ،مع ثباتهم على خصوصيتهم العقدية والتشريعية والأخلاقية دون أن ينساقوا مع انحرافات العولمة. وقد ثبت أنه لا تلازم بين إمكان الاستفادة من التطور والتقنية وبين انحرافات المناهج الغربية العلمانية والإباحية.

الدولة المدنية:

مصطلح **"الدولة المدنية"** نشأ في الغرب لترسيخ فصل الدين عن الدولة ،فالدولة المدنية لا تعني أنها "غير عسكرية" كما يظن البعض ،بل تعني أنها "لا دينية" ،ولا دخل للدين _أي دين_ في توجيه شؤونها ومبادئها. ولا انفكاك للدولة المدنية عن العلمانية فكرا وممارسة ،ولا سبيل إلى إقامة الدولة المدنية إلا على أساس العلمانية. وما يدعو إليه بعض السياسيين المحسوبين على الإسلام من إقامة **"دولة مدنية ذات مرجعية إسلامية"** تناقض واضح ،فمعنى مصطلحهم **"دولة لا دينية ذات مرجعية دينية إسلامية!"** وقد تقدم الحديث عن العلمانية وحكمها بالتفصيل فلا داعي لتكرار الكلام هنا.

كن على يقين أنك ستجني ثمار غرسك ولو بعد حين

e7sas